OIC/ACM-2019/CG-AZER/REP/ FINAL

تقرير اجتماع

فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان

نيويورك، مقر الأمم المتحدة

23 سبتمبر 2019

تقرير اجتماع فريق اتصال

منظمة التعاون الإسلامي المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان

نيويورك، مقر الأمم المتحدة

23 سبتمبر 2019

***

1. اجتمع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان يوم 23 سبتمبر 2019 على المستوى الوزاري، وذلك على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي في نيويورك. وحضر الاجتماع وفود كل من جمهورية أذربيجان، وماليزيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، والجمهورية التركية، والمملكة العربية السعودية.

2. افتتح الاجتماع سعادة السيد يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي تلا كلمة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور. يوسف العثيمين، والتي أكد فيها مجددًا الموقف المبدئي الذي تبنته المنظمة منذ عام 1992 والمتمثل في إدانة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان والمطالبة بانسحاب فوري وكامل وغير مشروط للقوات المسلحة الأرمينية من منطقة ناغورنو–كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان. وأعاد التأكيد على أن جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتبر استمرار احتلال أرمينيا لجزء كبير من أراضي أذربيجان غيرَ قانوني وغيرَ مقبول. وأعرب عن أمله في أن تُتَرجِم الدولُ الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تضامنها مع موقف أذربيجان العادل ودعمها لسيادتها وسلامة أراضيها إلى تدابير عملية وفعّالة من أجل حمل المعتدي على الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وقرارات منظمة التعاون الإسلامي. وأعاد التأكيد على أن منظمة التعاون الإسلامي ما انفكت تدعو إلى تسوية النزاع في إطار احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية. كما أعرب عن أمله في أن يسهم الاجتماع في تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في أقرب وقت ممكن على أساس سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دوليًا، ووفقًا لمعايير ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصكوك منظمة التعاون الإسلامي وقراراتها.

3. أشار الأمين العام إلى البيان الختامي للقمة الإسلامية الرابعة عشرة المنعقدة في مكة المكرمة يوم 31 مايو 2019، والذي أشاد باجتماعات فريق الاتصال المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية

أذربيجان وأعرب عن دعمه الكامل لنشاط فريق الاتصال؛ وأكد مجددًا النداء الذي وجهه فريق الاتصال إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والوارد في تقرير اجتماعه المعقود يوم 24 سبتمبر 2018 في نيويورك، وحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة بهدف إجبار أرمينيا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن 822 (1993) و853 (1993) و874 (1993) و 884 (1993).

4. أعرب وزير خارجية جمهورية أذربيجان، السيد إلمار محمدياروف، عن عميق شكره لأعضاء الفريق لدعمهم المستمر للموقف العادل لأذربيجان وأطلعهم على آخر التطورات فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاع. وأعرب الوزير عن قلق بلده البالغ ورفضه الشديد للتصريحات غير المسؤولة التي أدلى بها رئيس وزراء أرمينيا، نيكول باشينيان، خلال زيارته غير القانونية للأراضي المحتلة في أذربيجان يوم 5 أغسطس 2019، حيث أعلن منطقة ناغورنو-كاراباخ – وهي الجزء غير القابل للتصرف من أذربيجان – أرضًا أرمينية. كما شدّد الوزير محمدياروف على أن التصريحات الاستفزازية الأخيرة الصادرة عن حكومة أرمينيا، والتي تمجّد نتائج النزاع وتشوّه أهداف عملية التفاوض، بل وتهدد "بحرب جديدة لاحتلال أراضٍ جديدة"، علاوة على تصرفاتها المتمثلة في إعادة توطين المستوطنين الأرمن في أراضي أذربيجان التي جرى تطهيرها عرقياً، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في المناطق المحتلة، كل هذا يثبت أن حكومة أرمينيا الحالية ماضية في نهجها اللامسؤول، ممّا يشكل انتهاكًا صارخًا لمعايير القانون الدولي ومبادئه. وأشار الوزير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي المذكورة أعلاه والتي أكدت مجددًا احترام سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية، وشدّد على أن هذه القرارات لا زالت لم تجد طريقها إلى التنفيذ وأنها لا تزال سارية ومُلزمة.

5. أكد الوزير أن جهود الوساطة التي بُذلت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما زالت، للأسف، لم تُؤْتِ أُكُلَها. كما أكّد أنه على الرغم من وقف إطلاق النار، لا تزال البلدات والقرى الأذربيجانية الواقعة على طول الخط الأمامي للقوات المسلحة لأرمينيا وأذربيجان والحدود بين الدولتين هدفًا لهجمات ينتج عنها مقتل وجرح جنود ومدنيين أذربيجانيين.

6. أعرب الوزير مجددًا عن أمله في أن يُسْهم اعتماد القرار بشأن "التضامن مع ضحايا مذبحة خوجالي لعام 1992"، الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، التي عُقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية، في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحصول على اعتراف، على الصعيدين الوطني والدولي، بالجرائم التي ارتُكبت في بلدة خوجالي وغيرها من الأراضي المحتلة في أذربيجان وإدانتها باعتبارها جرائمَ حرب وجرائمَ ضد الإنسانية وإبادةً جماعيةً. ودعا الوزير

محمدياروف الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفقًا للأحكام ذات الصلة من قرارات المنظمة التي تحث على اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية فعّالة لحمل أرمينيا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي.

7. تناول أعضاء فريق الاتصال الآخرون الكلمة وجددوا التأكيد على أهمية توصيات فريق الاتصال التي تحث الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات المنظمة بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة ناغورنو–كاراباخ. وأدانوا أعمال أرمينيا وتصريحاتها غير المسؤولة المذكورة أعلاه، بما في ذلك التصريح الأخير لرئيس الوزراء الأرميني الذي يتجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويقوض السلم والأمن الإقليميين، وحثوا أرمينيا على التراجع علناً عن تصريحاتها وأعمالها الاستفزازية وعلى الالتزام بمفاوضات السلام مع أذربيجان. وأكدوا مجددًا دعمهم الثابت لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في إطار احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية. ودان فريق الاتصال بأشد العبارات استمرار انتهاك جمهورية أرمينيا وقف إطلاق النار والهجمات التي شنتها قواتها المسلحة ضد السكان المدنيين في أذربيجان والتي تسببت في خسائر بشرية وإصابات. وأعرب فريق الاتصال عن دعمه لأذربيجان في جهودها الرامية إلى التصدي لتلك الهجمات والدفاع عن مواطنيها. وأكد فريق الاتصال مجددًا تضامنه ودعمه الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة أذربيجان وشعبها لاستعادة سلامة أراضي جمهورية أذربيجان.

8. أشار فريق الاتصال إلى تقريره للسنة الماضية، الذي تم إقراره لاحقًا على المستوى الوزاري، فأكد مجددًا الضرورة الملحّة لتنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للأحكام ذات الصلة من قرارات المنظمة بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، واستذكر في هذا الصدد الطلبات التي وجهها الفريق إلى الأمين العام في السنة الماضية، على النحو الوارد في الوثيقة ACM–2018/AZER/REP ANNEXE-V.

9. استنادًا إلى قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، واستنادًا كذلك إلى طلبات السنة الماضية المشار إليها أعلاه، دعا فريق الاتصال الدول الأعضاء مجددًا إلى العمل على نحو جماعيّ لإرغام أرمينيا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وإلى تنسيق جهودها الفردية والمشتركة تحقيقًا لهذه الغاية.

10. أكّد فريق الاتصال على نحو خاص الضرورة العاجلة لإبداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موقفًا موحدًا بشأن الرفض القوي لاستمرار عدوان أرمينيا على أذربيجان وللبيانات الاستفزازية الصادرة عن حكومة أرمينيا، بما في ذلك البيان المشار إليه أعلاه الصادر عن رئيس وزراء هذا البلد، واستمرار الوجود العسكري للقوات المسلحة الأرمنية على أراضي أذربيجان، والأنشطة غير القانونية على

أراضي أذربيجان المحتلة، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية وهدم معالم التراث الثقافي الإسلامي للأمة الأذربيجانية. وبُغية إجبار أرمينيا للامتثال لمتطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي، دعا فريق الاتصال الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ تقليص حجم التعاون السياسي والاقتصادي مع أرمينيا، وعدم تأسيس أو مواصلة أي حضور ديبلوماسي في أرمينيا ومنع أي حضور ديبلوماسي لأرمينيا في أراضيها. وأشاد الفريق في هذا الصدد بتركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية لحزمها ولموقفها المبدئي بشأن عدم الاعتراف وعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا؛
- ✓ منع أي إمدادات عسكرية انطلاقًا من أراضيها أو عبور أراضيها في اتجاه أرمينيا، إذ من شأن هذه الإمدادات أن تعزز القدرات القتالية للقوات المسلحة الأرمينية وتزيد من وجودها العسكري في الأراضي المحتلة؛
- ✓ منع أي إجراءات أو أعمال أخرى من شأنها أن تسهّل بشكل مباشر أو غير مباشر استمرار احتلال الأراضي الأذربيجانية، بما في ذلك الاستثمارات وغيرها

  من الأنشطة الاقتصادية في أرمينيا؛
- ✓ عدم إتاحة أي فرصة لأرمينيا لترويج النظام الانفصالي غير القانوني المنشأ في الأراضي المحتلة بأذربيجان لدى الرأي العام في البلدان الإسلامية، ومنع أي استخدام لوسائل الإعلام في البلدان الإسلامية لمثل هذه الأغراض الدنيئة؛
- ✓ منع زيارات مواطني الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى جمهورية أرمينيا والأراضي المحتلة بأذربيجان لأغراض سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إنسانية؛
- ✓ دعوة برلماناتها مجددًا لإدانة ما تعرض له الأذربيجانيون في الأراضي المحتلة من تطهير عرقي على يد القوات المسلحة لأرمينيا، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي في بلدة خوجالي الأذربيجانية؛
- ✓ تقديم تقارير فصلية، عن طريق الأمانة العامة، إلى فريق الاتصال بشأن تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.

11. يُقَدَّم هذا التقرير إلى الاجتماع التنسيقي السنوي للنظر فيه واعتماد الإجراءات المناسبة بشأنه.

****